الأنباء
الاثنين 10 مارس 2014

في دورته العادية الـ 141 التي انعقدت بحضور رئيس الائتلاف السوري المعارض

«الوزاري العربي» يناقش جدول أعمال قمة الكويت ومصر تدعو لإعطاء قضية الإرهاب «أولوية قصوى»

جانب من اجتماع وزراء الخارجية العرب في مقر الجامعة العربية أمس (أ.ف.ب)

القاهرة ـ وكالات: انعقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أعمال الدورة العادية الحادية والأربعين بعد المائة لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري برئاسة المملكة المغربية وبمشاركة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد. وبحضور الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي وعدد من المدعوين في مقدمتهم وزير خارجية دولة جنوب السودان برنابا بنجامين والسفير عبد السلام دياللو رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ورأس وفد مصر وزير الخارجية نبيل فهمي.

وشارك في الجلسة الافتتاحية أحمد الجربا رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

ويناقش مجلس الجامعة على مدى يومين مختلف قضايا العمل العربي المشترك السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والإدارية والأمنية وفي مقدمتها تقرير الأمين العام الذي يتضمن موضوع تطوير الجامعة العربية ونشاط الأمانة العامة بين الدورتين، ومشروع جدول أعمال القمة العربية في دورتها الخامسة والعشرين بالكويت يومي 25 و26 من الشهر الجاري، ومراجعة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان والنظر في مقترح سلطنة عمان لإعادة النظر في عمل اللجان الوزارية العديدة التابعة لمجلس الجامعة، وقضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي، والوضع في الجولان، والتضامن مع لبنان، وتطورات الوضع في سورية وليبيا واليمن، وموضوع الإرهاب الدولي وسبل مكافحته.

كما يناقش المجلس العلاقات العربية مع التجمعات الإقليمية والدولية ومنها العلاقات العربية ـ الأفريقية والعربية ـ الأوروبية والعربية ـ الآسيوية والعربية ـ التركية

الوزراء بحثوا العلاقات العربية مع التجمعات الإقليمية والدولية

العربي يندد بموقف مجلس الأمن الدولي من الأزمة السورية

ومع دول أميركا الجنوبية، بالإضافة إلى عدد من الملفات الاجتماعية المتعلقة بصياغة استراتيجية عربية موحدة لحوار الحضارات وانشاء لجنة افريقية عربية معنية بقضايا الهجرة، والعلاقة بين منظمة المرأة العربية والجامعة، وانشاء مركز ثقافي عربي في بروكسل، بالاضافة الى عدد من القضايا المالية ومنها تعيين امين عام مساعد جديد، وكذلك عدد من القضايا القانونية منها طلب العراق انشاء المركز العربي للقانون الدولي في بغداد.

من جانبه، قال نبيل العربي إن التفاوض بشأن تشكيل حكومة انتقالية تهدف إلى إنهاء الصراع في سورية يواجه عقبات وندد بموقف مجلس الأمن الدولي من الأزمة.

وقال في كلمته أمام اجتماع الوزراء العرب «بكل أسف فإن فشل جولتي المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة في جنيف يستدعي منا جميعا إعادة تقييم الموقف لأنه يبدو وأرجو أن أكون مخطئا.. يبدو أن فكرة التفاوض حول تشكيل هيئة حاكمة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة تعترضها الآن العديد من العقبات مما يدعو إلى القلق البالغ والأسف الشديد».

واضاف «في الوقت الذي يقف فيه مجلس الامن عاجزا عن الاضطلاع بمسؤوليته لوقف هذه المأساة.. وبالرغم من مرور ما يقرب من ثلاث سنوات فلم يصدر مجلس الأمن حتى الآن قرار يأمر بوقف اطلاق النار».

من ناحيته، أكد وزير الخارجية المصري نبيل فهمي أن خطر الإرهاب لايزال ماثلا في المنطقة، ويفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى، يسفك دماء الأبرياء ويهدد جهود البناء والنماء.

وقال في كلمته أمام اجتماع وزراء الخارجية العرب أمس ـ إن مصر تدعو الدول العربية الشقيقة كافة لإيلاء الأمر أولوية قصوى من خلال تناغم وتواؤم السياسات الداخلية والخارجية الرامية إلى اجتثاث جذوره وقطع روافده ومواجهته بقوة ودون تردد أو مهادنة، مؤكدا أن مهادنة الإرهاب لا تقي أحدا شرور وتداعيات هذه الظاهرة المدمرة.

وأشار الى قرار الحكومة المصرية باعتبار جماعة «الإخوان المسلمين» جماعة إرهابية، وإلى ان تفعيل هذا القرار في إطار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب يستوجب مايلي:

1ـ تجنب إيواء الإرهابيين أو الداعين للإرهاب.

2ـ تجنب توفير التمويل للإرهابيين.

3ـ تعاون الجميع لتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم المطلوبين في قضايا الإرهاب.

4ـ التزام الجميع بتقديم المساعدات اللازمة للتحقيقات أو إجراءات المحاكمات المتعلقة بالجرائم الإرهابية، وهي كلها التزامات تقضي بها الاتفاقية ويتعين أن تلتزم بها جميع الدول الأطراف، إضافة إلى ذلك، وفي ضوء زيادة وتيرة العمليات الإرهابية مؤخرا.

5ـ الترتيب لعقد اجتماع خاص عاجل لوزراء العدل والداخلية العرب، وذلك في إطار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، بهدف النظر في مدى الالتزام بتطبيق الاتفاقية وإجراءاتها التنفيذية، بما في ذلك الدروس المستفادة منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ.. ويقينا، فإن مكافحة الإرهاب لا تقتصر على البعد الأمني فحسب.

6ـ النظر بجدية في إقرار إستراتيجية عربية موحدة بعناصرها الفكرية والثقافية والإعلامية والتعليمية لمواجهة الإرهاب والفكر المتطرف.

وعد الشعب المصري بفرص رائعة نحو التقدم

محلب يدعو لوقف الإضرابات 3 أشهر ومنح الحكومة مهلة لحل المشاكل

القاهرة ـ أ.ش.أ: رحب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بالدعوة التي اطلقها م.ابراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء، والتي يطالب فيها بوقف الاضرابات العمالية لمدة 3 اشهر يتم خلالها منح الحكومة مهلة لتتمكن من دراسة وحل المشكلات بهدوء وواقعية. وناشد جبالي المراغي رئيس الاتحاد العام في بيانه جميع العمال في مواقع العمل ومنظماتهم النقابية بإرجاء المطالب الفئوية والسعي نحو الجهد والعطاء في العمل لكي يتمكن الاقتصاد الوطني من استرداد عافيته وتتمكن الحكومة من تحقيق مطالب العمال المشروعة.

من جهة أخرى، طمأن رئيس مجلس الوزراء الشعب المصري بوجود فرص رائعة ونحو التقدم والاستقرار المنشودين في ظل أجواء تساعد على تحقيق ذلك من خلال التزام الهدوء والعمل والابتعاد عن الاحتجاجات والاضرابات وأيضا حتى نتمكن من الازدهار في مجال السياحة الذي سيدر خيرا كبيرا لمصر وشعبها.

وقال محلب «أعد أن كل ما سيمر على مصر هو للأفضل والأحسن »، مشددا على أن القانون سيطبق بحزم على الجميع بلا استثناء.

وأوضح أنه كلف م.عاطف حلمي وزير الاتصالات بإنشاء ما يسمى بـ«كول فلتر» يختص بتلقي وفحص ومتابعة شكاوى المواطنين العامة وغيرها حتى يطمئن الشعب المصري إلى أن هناك من يخدمه، وقال «وجهت أيضا بأن يتم تفعيل مكتب تلقي شكاوى المواطنين التابع لمركز المعلومات بمجلس الوزراء».

وأضاف: أثق بأن وزارة الاتصالات ستنجز هذا المركز الذي كلفت به حتى نتواصل بمصداقية مع المواطنين، مشيرا إلى أنه خلال شهر من الآن سيكون مركز اتصالات تلقي شكاوى المواطنين حيز التنفيذ. وحول ضمان سلامة العملية الانتخابية المقبلة، أوضح محلب انه قد جرى نوع من التنقية الكاملة تقنيا وفنيا لكشوف الناخبين استعدادا للانتخابات الرئاسية المقبلة وذلك بعد انجاز الخطوة الاولى من خارطة الطريق المتعلقة بعمليات التأمين المحكمة لتلك الانتخابات ومقراتها لضمان سلامة العملية الانتخابية، مشيرا إلى أن وزراة الخارجية تبذل جهدا كبيرا مع أبنائنا في الخارج لتحقق ذات الضمانة.

وتعقيبا على موقف السعودية والإمارات والبحرين وسحب سفرائها من قطر، قال: هذا رد فعل الشعب المصري في الحقيقة ويكفي أن السعودية أول من بارك ثورة 30 يونيو بعد ساعات من انطلاقها وخروج الشعب المصري من النفق المظلم وكذلك موقف الإمارات والبحرين وأيضا الكويت.

القاهرة تحذر من عروض عمل وهمية لاستدراج الشباب لـ «اعمال متطرفة»

القاهرة ـ أ.ش.أ: حذرت وزارة الخارجية المصرية المواطنين من أن بعض شركات تسفير العمالة تعرض فرص عمل غير حقيقية في بلدان عربية بغية استدراج الشباب لممارسة نشاطات غير مشروعة واحيانا متطرفة في بلدان أخرى وهو ما يعرضهم للمساءلة القانونية. وأهابت الوزارة ـ في بيان لها ـ المواطنين المصريين خاصة من الشباب توخي الحذر والاستقصاء بشكل دقيق عن فرص العمل التي تعرض عليهم تفاديا للوقوع فريسة لتلك الشركات.

تقرير اخباري

إحصاء في بورما قد يهدد مستقبل مسلمي الروهينغا

سيتوي ـ أ.ف.ب: في المخيمات البائسة في غرب بورما، يأمل العديد من المسلمين النازحين تأكيد هويتهم كأفراد ينتمون الى اثنية الروهينغا بعد سنوات من الاضطهاد، في إحصاء يعتقد البعض أنه سيؤدي إلى المزيد من الاضطرابات.

وسيقدم أول إحصاء في هذا البلد منذ ثلاثين عاما سيبدأ في نهاية مارس بمساعدة من الأمم المتحدة، معطيات جديدة حول البلاد التي تعتمد حتى الآن على أرقام جدول سكاني يشوبه الخلل ويعود إلى 1983.

ويحذر المراقبون من أن التناقضات في التعريفات الرسمية للإثنيات، فضلا عن انعدام الثقة في السلطات بعد عقود من حكم عسكري، تعرض جهود السلام الهش الذي تقوده السلطات الجديدة للخطر.

كما قد تؤدي إلى إشعال التوترات الدينية بعد موجات من العنف ضد المسلمين.

وتحتل مسألة الهوية قلب الانقسامات في ولاية الراخين (شرق) حيث انفجر العداء الطويل بين البوذيين والمسلمين منذ حوالي سنتين ليسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص ونزوح حوالي 140 ألفا، وغالبيتهم من الروهينغا الفاقدين للجنسية.

واندلعت أعمال العنف في المخيمات في ضواحي سيتوي بسبب التوتر حول التأثيرات المحتملة للإحصاء. وفي كوخ خشبي، يتمدد ايندارية (36 عاما) بعد تعرضه للضرب بعد محاولته منع العشرات من الروهينغا من الفرار عبر البحر. وقالت هلا مينت (58 عاما) وهي شرطية متقاعدة وزعيمة محلية من الروهينغا، إن إينداريت «طلب من الباقين عدم المغادرة لأننا بحاجة للمشاركة في الإحصاء». إلا أن الأمر انتهى بعنف، حيث تعرض الشاب إلى إصابات شديدة، وفقد غالبية أسنانه.

وأضافت الشرطية أن الشاب «تعرض للاعتداء بالسكاكين على رأسه ويديه».

ويعزز الحادث الأخير مخاوف المراقبين من أن الإحصاء سينتج انقسامات جديدة في الدولة المشتعلة أصلا. وفي هذا الصدد قال كريس ليوا من مشروع «أراكان» الذي يطالب بحقوق الروهينغا، «أعتقد أن هذا الأمر سيخلق فوضى كبيرة. الجميع قلق من أن ينفجر ذلك في مرحلة جديدة من العنف، ليس فقط كمواجهات بين الروهينغا والراخين وإنما أيضا داخل المجموعات نفسها».

ويواجه 800 ألف من الروهينغا في ميانمار الذين تعتبرهم الأمم المتحدة من اكبر الاقليات المضطهدة في العالم، قيودا تعرقل قدرتهم على السفر والعمل والصحة والتعليم وحتى الزواج. ويرتاب الكثيرون من الروهينغا من الحكومة التي تعتبرهم مهاجرين غير شرعيين من بنغلاديش. ويتخوفون من أن تستخدم السلطات نتائج الإحصاء الجديد لإلغاء أي مطالب مستقبلية لهم بالجنسية.

ولا تتضمن ورقة الإحصاء مربعا خاصا بالروهينغا، على اعتبار أنهم ليسوا جزءا من مجموع 135 أقلية اثنية معترف بها رسميا في البلاد، وذلك بالرغم من أن الكثير منهم قادرون على إثبات جذورهم العائلية في بورما.

وأوضحت الشرطية المتقاعدة هلا مينت لوكالة فرانس برس «إننا مصنفون كبنغال»، مضيفة إن «إيجاد دليل على أننا ولدنا هنا وعشنا هنا ضروري جدا بالنسبة لنا».

وبحسب دراسة جديدة لمنظمة مجموعة الأزمات الدولية فإن الإحصاء قد يشعل التوترات في وقت حرج أصلا. وأشارت إلى ضرورة التخلي عن الجزء الخاص بالديانة والإثنية في الإحصاء لصالح التركيز على المعطيات الديموقراطية.

إلا أن الحكومة وصندوق الأمم المتحدة للسكان رفضوا إجراء أي تعديلات.

وقالت ممثلة صندوق الأمم المتحدة في ميانمار جانيت جاكسون إن غالبية المجموعات الإثنية المسلحة باستثناء متمردي كاشين بالقرب من الحدود الصينية، وافقت على إجراء الإحصاء.

وأوضحت لوكالة فرانس برس أن الجهود تهدف إلى التأكد من أن الإحصاء سيشمل الجميع، مشيرة إلى أنه لا علاقة بين الإحصاء والجنسية. إلا أن الانقسامات لا تهدأ في البلاد. وفي سيتوي تحديدا عبر السياسيون البوذيون عن حقدهم الشديد على المسلمين الروهينغا. وقال شوي ماونغ من حزب تطوير جنسيات الراخين «ليس هناك شيء اسمه اثنية الروهينغا (...) إنه مجرد تعبير. الراخين يعلمون مقاصدهم، وهدفهم سياسي».

وبالنسبة للمسلمين العالقين بين خطر الاعتراف بهم كروهينغا من جهة وبقائهم من دون جنسية من جهة ثانية، يبدو الطريق أمامهم مليئا بالمخاطر.

شبان إسرائيليون يرفضون الانضمام إلى الجيش لاحتلاله الأراضي الفلسطينية

نتنياهو يستبعد أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين قبل عام

عواصم ـ رويترز: قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن التوصل إلى أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين سيستغرق عاما آخر على الأقل، وذلك للتفاوض إذا قبل الجانبان بمبادئ اقترحتها الولايات المتحدة للمضي قدما في المحادثات.

وفي مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي بثت أمس، أكد نتنياهو أنه يرى في خطوط استرشادية وضعها وزير الخارجية الأميركي جون كيري كمسودة لاتفاق في المستقبل «وثيقة أميركية للمواقف الأميركية».

وقد يمنح هذا الوصف فرصة لنتنياهو كي يسجل تحفظاته التي قد تمنع مؤيدين للبناء في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية المحتلة من الانسحاب من ائتلافه الحكومي.

وأضاف نتنياهو «أعتقد أن (وثيقة كيري) طريق محتمل باتجاه دفع المحادثات قدما. سيتطلب منا الأمر عاما على الأقل لاستنفاد هذه المفاوضات لكن لا يمكنني القول ان الفلسطينيين سيقبلون بهذه الوثيقة ولم أرها بعد أيضا».

وأجرى نتنياهو المقابلة يوم الخميس في لوس انجيليس قبل أن يعود إلى إسرائيل عقب زيارة للولايات المتحدة قابل خلالها الرئيس الأميركي باراك أوباما في البيت الأبيض.

ومن المقرر أن يلتقي الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأوباما يوم 17 مارس لمناقشة ما يعرف باتفاق الاطار الذي يهدف إلى إنقاذ المفاوضات التي بدأت في يوليو على أن يتم التوصل لاتفاق نهائي بحلول أبريل.

ويرفض عباس طلبا رئيسيا لنتنياهو وهو الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية. ويخشى الفلسطينيون من أن يحرم هذا الشرط اللاجئين الفلسطينيين ـ الذين فروا أو أجبروا على ترك ديارهم ـ من حق العودة.

وقال كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات لإذاعة الجيش الإسرائيلي أمس «إن طبيعة إسرائيل أمر يجب أن يحدده الإسرائيليون لا الفلسطينيون».

وأضاف عريقات أن الفلسطينيين يتوقعون من إسرائيل المضي قدما في إطلاق سراح دفعة أخيرة من الأسرى الفلسطينيين يوم 28 مارس بموجب اتفاق على الافراج عن 104 أسرى فلسطينيين في إطار جهود السلام.

وفي تأكيد على مطلب فلسطيني رئيسي آخر قال عريقات إن إسرائيل يجب أن تعترف بإقامة دولة فلسطينية على حدود ما قبل حرب 1967 التي سيطرت إسرائيل بعدها على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

من جهه اخرى، وجهت مجموعة من الشبان الاسرائيليين رسالة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو قالوا فيها انهم سيرفضون الخدمة الالزامية في الجيش بسبب دوره في احتلال الاراضي الفلسطينية، والخدمة العسكرية الالزامية في اسرائيل لمدة ثلاث سنوات للرجال وسنتين للنساء ابتداء من بلوغهم سن الـ 18 عاما.

وقال خمسون شابا في رسالة نشرتها منظمة سلام اسرائيلية أمس ان «السبب الرئيسي لرفضنا هو معارضتنا لاحتلال الجيش للاراضي الفلسطينية».

واشار الشبان الى انه بسبب «الخروقات في حقوق الانسان في الضفة الغربية بما في ذلك الاعدامات والبناء الاستيطاني والاعتقال الاداري والتعذيب والعقاب الجماعي والتوزيع غير العادل للمياه والكهرباء»، واضافوا «اي خدمة عسكرية تديم الوضع الراهن ولهذا لا يمكننا ان نشارك في نظام يقوم بهذه الاعمال».

في غضون ذلك، استأنف الجيش الاسرائيلي عمليات بحثه داخل السفينة التي تم اعتراضها الاربعاء الماضي في البحر الاحمر وادعت اسرائيل انها كانت تقل «اسلحة ايرانية» متوجهة الى قطاع غزة. ووصلت السفينة الى ميناء ايلات جنوب اسرائيل أمس الأول.

وباشراف الشرطة العسكرية الاسرائيلية، تم افراغ عشرات الحاويات من متن سفينة «كلوس سي» التي ترفع علم بنما وتقول اسرائيل انها عثرت فيها على عشرات الصواريخ من طراز «ام 302» قبالة بور سودان.

وتم نقل هذه الحاويات على متن شاحنات بينما اكدت الاذاعة العامة ان 150 حاوية تم نقلها بعد ذلك الى قاعدة بحرية اسرائيلية قريبة من ميناء ايلات، واشارت الاذاعة الى ان «عملية التفتيش والبحث تجري بحذر اذ يمكن ان تكون هذه الحاويات مفخخة».

وعلى صعيد متصل، ذكرت صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية أمس أن جيش اسرائيل نشر بطارية من منظومة القبة الحديدية المضادة للصواريخ في منطقة ايلات، في أعقاب تفريغ حمولة سفينة الاسلحة الايرانية «كلوس سي» في ميناء إيلات.

وذكرت الصحيفة في نبأ أوردته على موقعها الالكتروني أن هذا القرار يأتي عقب تقييم تكتيكي أجراه الجيش الاسرائيلي على مدار عطلة نهاية الاسبوع الماضي، مضيفة أن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو ومسؤولين بارزين وديبلوماسيين أجانب سيحضرون عرضا للصواريخ التي ضبطت على متن السفينة الايرانية.

احدى بطاريات صواريخ القبة الحديدية التي نشرتها اسرائيل في ايلات بعد اعتراض السفينة الايرانية (أ.ف.ب)

توسيع القبة الحديدية حتى إيلات بعد تفريغ حمولة السفينة الإيرانية

عشرات آلاف اليابانيين يحتجون على تشغيل 3 مفاعلات نووية في فوكوشيما

طوكيو ـ د.ب.أ: خرج عشرات الآلاف من المحتجين المناهضين لاستخدام الطاقة النووية إلى الشوارع في طوكيو أمس، حيث أحاطوا بمبنى البرلمان لإعلان معارضتهم لاستئناف تشغيل ثلاثة مفاعلات نووية توقفت عن العمل عقب كارثة فوكوشيما.

وشارك نحو 30 ألف شخص في مسيرة جابت وسط العاصمة، حيث لوحوا بلافتات كتب عليها «لا للطاقة النووية» و«احموا الأطفال من الإشعاعات»، كما رددوا هتافات من بينها «تخلصوا تدريجيا من الطاقة النووية» و«لا تستأنفوا تشغيل المفاعلات النووية».

يشار إلى أن جميع المفاعلات النووية التجارية في اليابان توقف تشغيلها وسط مخاوف شعبية من الطاقة النووية في أعقاب الكارثة النووية الأسوأ في البلاد على الإطلاق، والتي وقعت بمحطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية بسبب زلزال وتسونامي مارس 2011.

وكانت موجة المد العاتية (تسونامي)، قد تسببت في تعطل أجهزة التبريد ومن ثم حدوث انصهار في ثلاثة مفاعلات بالمحطة.

وتأتي المظاهرات المناهضة للطاقة النووية قبل يومين من الذكرى السنوية الثالثة لكارثة الزلزال والتسونامي.

وقال أتسو هاياكاوا، الذي كان يعيش قرب المحطة النووية وقت الكارثة :«لقد تم تدمير حياتنا جراء الحادث النووي وسرق مستقبلنا، ينبغي أن نتخلص تدريجيا من استخدام الطاقة النووية لتوليد الطاقة حتى لا يتكرر ذلك».

ورغم تأكيد رئيس الوزراء السابق يوشيهيكو نودا عام 2011 أنه جرت السيطرة على فوكوشيما في ذلك الوقت، لاتزال الشركة المشغلة للمحطة تواجه سلسلة من المشكلات من بينها تسرب المياه الملوثة بالاشعاعات وانقطاع التيار الكهربي.